

(٤) اسرَائِيلِيَّات

١ - ردود الفعل الاسرائيلية على عرض القضية الفلسطينية على الامم المتحدة

اتخاذ قرار في الامم المتحدة يعترف بحقوق الفلسطينيين ، اذ « ليس لدى اي شخص شك بان العرب سيؤمنون اكثرية لاقتراحاتهم ، فتحت تصرفهم تتف كل دول افريقيا والكتلة الشرقية وكما يبدو معظم دول أوروبا وأمريكا الجنوبية ، الذين لن يجرأوا على التحرش بالمال والنفط . ففي « البرونه » التي جرت في مؤتمر الدول غير المنحازة في الجزائر ، صوتت ٩٠ دولة ، من بين ١٢٥ دولة عضوا في الامم المتحدة ، الى جانب مشروع قرار يدعو الى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وبحقوق الفلسطينيين » (ماتي فولان - هارتس ، ٧٤/٩/٦) . ولهذا تم الاتفاق في المشاورات التي جرت في القدس بان المشكلة ليست الاعتراف او عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وانما كمية وماهية الاعتراف الذي سيمنح لحقوق الشعب الفلسطيني « خاصة وان كل الدلائل تشير الى ان العرب يتجهون هذه المرة للحصول على قرارات أكثر تفصيلا ووضوحا وتطرفا . وفي القدس لم يسقطوا من الحساب تقديم مشروع قرار للاعتراف بحق الفلسطينيين في استقلالهم الوطني - وقد ترسم ضمن هذا القرار حدود الضفة الغربية وكانها حدود الدولة التي يتم ضمنها تنفيذ هذا الحق » .

ومن ناحية ثانية ، تبدي دوائر اسرائيلية عديدة تخوفها من نتائج حصول الفلسطينيين على اعتراف عالمي بحقوقهم وتأثير ذلك على اسرائيل من جهة والمنطقة بأسرها من جهة أخرى ، وتعتبر ان هذه الخطوة موجهة في الأساس ضد اسرائيل وتمسها بشكل مباشر . فاعتراف الامم المتحدة بحقوق الفلسطينيين « لا يتضمن الاعتراف فقط من قبل الامم المتحدة ومعظم الدول المنتهية لها بمنظمة التحرير الفلسطينية . ان مغزاه قد يكون اكثر من ذلك : انه يعني اضعاف صبغة شبه رسمية على اهداف منظمة التحرير الفلسطينية ، مع كل ما لذلك من مغزى بالنسبة لمركز اسرائيل ومواقفها » (بهوشواغ تدمور - دانفار ، ٧٤/٩/٤) . كذلك فان هذه الخطوة قد تكون فاتحة لخطوات أخرى ، و « من

أثار قرار الدول العربية ، الذي اتخذ خلال اجتماعات الدورة الاخيرة للجامعة العربية ، بشأن عرض القضية الفلسطينية كبنء مستقل على جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة التي افتتحت الشهر الماضي ، ردود فعل اسرائيلية عديدة ، لجهة تأثير هذه الخطوة على أوضاع اسرائيل خاصة وازمة الشرق الاوسط عامة . ويتضح من مجمل التصرفات والتعليقات التي صدرت حول هذا الموضوع ان اسرائيل ، على الصعيد الرسمي على الاقل ، تنظر بخطورة بالغة الى مثل هذا التطور ، اذ قام المسؤولون الاسرائيليون ، بعد ان تأكدوا من ان القضية الفلسطينية ستعرض على الامم المتحدة ، بمعد سلسلة من المشاورات لبحث أنسب الطرق للتصدي لتلك المحاولة . وكادت أول خطوة اتخذتها السلطات الاسرائيلية على اثر ذلك قيام وزير الخارجية ونائب رئيس الحكومة يغال الون بارسال رسائل الى « عدد من الدول الصديقة » طالبا منها الوقوف الى جانب اسرائيل غي الامم المتحدة ، عند طرح هذا الموضوع (معاريف ، ٧٤/٨/٦) .

يتفق معظم المعلقين الاسرائيليين على ان امكانات نجاح الفلسطينيين في الحصول على قرار يؤيد حقوقهم في الامم المتحدة كبيرة للغاية ، ذلك لان الامم المتحدة « بتركيبها الحالي ، ستوافق على اي مشروع قرار مؤيد للعرب ، خاصة اذا كان هذا القرار مصافا بحكمة ويعتد بشكل ما على قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧ ، الذي كان من المفروض لعامة دولتين ، يهودية وعربية ، بموجبها » (افتتاحية معاريف ، ١٩٧٤/٩/٣) ، بينما أشار مراسل دانفار (٧٤/٩/٣) للشؤون العربية ان « حسابات (الفلسطينيين) هي انه يمكن الحصول على اكثرية واضحة تؤيد قرارا يصاغ بروح القرارات الفلسطينية التي اتخذت في مؤتمر القمة الاسلامية في لاهور ومؤتمر القمة الافريقية ، ثم الزام الدول الغربية باتخاذ مواقف أكثر وضوحا » . ويبدو ايضا ان المسؤولين الاسرائيليين قد فقدوا الامل في منع